جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أوراق السياسات

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (8)

"سلسلة التوريد المحلية والتجارة الداخلية في مصر في ظل جائحة كوفيد-19"

د. على زين العابدين قاسم

المدرس بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

معهد التخطيط القومي

مايو 2020

2020

معهد التخطيط القومي INP

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها ،. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على على كل من معد النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

مقدمة:[1]

أصبحت جائحة كوفيد-19 الناتجة عن فيروس كورونا المستجد أو SARS-CoV-2 حديث العالم، لما لهذه الجائحة من خصائص جعلت التحكم فيها يصعب على أكثر الأنظمة الصحية تقدماً. فالمرض سريع الانتشـــار، والذي يبلغ معدل انتقاله نحو 2-2.5 (WHO, 2020) أي ينتقل من الفرد المصـــاب إلى شـخصـين آخرين على الأقل، انتقل إلى معظم بلدان العالم، وتسـبب في تعطل دورات الإنتاج في معظم البلدان الصناعية الكبرى.

وقد واجهت سلسـلة التوريد العالمية منذ تفشـى جائحة كوفيد-19 مشـكلات نتجت عن إغلاق المصـانع، وزيادة الطلب على السـلع الأسـاسـية، والشـراء والتخزين المفرط من قبل المسـتهلكين الناجم عن الذعر، فضـلاً عن تغير تفضـيلات المسـتهلك الذي أصـبح أكثر ميلاً للشـراء ودفع الفواتير عبر الإنترنت تقليلاً للبقاء خارج المنزل. ولذا فإن مرونة سلسـلة التوريد المحلية والعالمية أصـبحت على المحك لتبقى صـامدة في ظل أزمة عالمية مسـتمرة إلى أمدٍ غير معلوم. وأصـبح التحدي الآن لسـلسـلة التوريد هو كيفية الحفاظ على استمرارية الأعمال، وفي نفس الوقت الحفاظ على العاملين، وتحسين قدرة نظم التوريد على المقاومة والبقاء (World Economic Forum, 2020).

ويمثل قطاع التجارة الداخلية حوالي 14.69٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الثابتة للنصـــف الثاني من العام 2020/2019 (البنك المركزى المصـــرى، 2020). وبذلك يُعد هذا القطاع ثاني أهم القطاعات الاقتصـــادية في مصـــر بعد قطاع الصـــناعات التحويلية المسـئول عن 17.12% من الناتج المحلي الإجمالي المصـــري خلال ذات الفترة. ويتبوأ قطاع تجارة الجملة والتجزئة المرتبة الأولى كأكثر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي الخاص، في حين لا تبلغ مساهمته في الناتج المحلي العام سـوى 2.66% فقط خلال نفس الفترة (البنك المركزى المصـرى، 2020). وعلى الرغم من أهمية قطاع الجملة والتجزئة في الاقتصـاد المصـري إلا أن نصـيبه في الاسـتثمارات المنفذة الإجمالية قد مثلت فقط 3.02% من إجمالي الاســـتثمارات المنفذة خلال النصـــف الثاني من العام 2020/2019 (البنك المركزى المصرى، 2020).

[1] يتقدم الباحث بالشكر إلى الأستاذ أحمد جمال معاون وزير التموين والتجارة الداخلية لشئون التموين ومنافذ تجارة التجزئة، والعميد/ وليد سيف نائب رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، والدكتور محمود القلش معاون مدير مديرية التموين والتجارة الداخلية بالإسكندرية للإعلام والاتصال السياسي على المعلومات التي قاموا بمشاركتها الباحث، وكان لها عظيم الأثر في إثراء الدراسة.

وتشارك كلٍ من تجارة الجملة وتجارة التجزئة المنظمة بنحو 5.3%، 0.6% في القيمة المضافة الصافية لشركات القطاع الخاص المنظم على الترتيب عام 2017. كما يُعدان مسئولان عن 2.5%، 0.7% من الأجور، ويعمل بهما 3.4%، 1.3% من العاملين في القطاع الخاص المنظم على الترتيب عام 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019).

وتبحث هذه الورقة تداعيات جائحة كوفيد-19 على سلسلة التوريد المحلية والتجارة الداخلية في مصر وفقاً للسيناريوهات الثلاثة التي تتبناها الدولة المصرية ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتوقيت احتواء الأزمة، وهى:

a. 20% نهاية العام المالي 2020/2019
b. 50% سبتمبر 2020
c. 30% ديسمبر 2020

المنهجية: اعتمد تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لبحث وسائل الخروج من أزمة جائحة كوفيد-19 على مستوى التصنيع وسلسلة التوريد على تغذية راجعة من أكثر من 400 تنفيذي يعملون في إدارة سلسلة التوريد للقطاعات الصناعية المختلفة (World Economic Forum, 2020). وفي دراسة أخرى، ونظراً لعدم توفر بيانات، اعتمد المركز المصري للدراسات الاقتصادية عند تقييمه لتداعيات الأزمة على تجارة تجزئة البقالة على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة، وذلك اعتماداً على التجارب التي مر بها القطاع خلال ثورة الخامس والعشرون من يناير عام 2011، وعندما تم تحرير سعر الصرف عام 2016 (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، 2020).

أما هذه الورقة فقد اعتمدت على تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والمنتجين المتاحة خلال أشهر الأزمة كي تعكس مدى تأثر الطلب والعرض للمجموعات السلعية المختلفة في مصر بجائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى تحليل مدى تأثر معدلات النمو لقطاع التجارة الداخلية بالأزمات الخارجية والداخلية خلال فترة تبدأ من العام المالي 2008/2007 إلى 2020/2019. ولجأت الدراسة إلى عقد مقابلات شخصية وهاتفية غير مُهيكلة Semi-structured interviews مع ثلاثة ممثلين لوزارة التموين والتجارة الداخلية، وكذا تم إجراء عدد ست مقابلات تليفونية أخرى مع فاعلين في سلسلة توريد الغذاء للوقوف على مدى تأثرهم بالجائحة، وتوقعاتهم لأداء السوق في حال استمرارها. كما أوجزت الدراسة

في عرضٍ مرجعي مكثفٍ تأثير كوفيد-19 على سلسلة التوريد العالمية، وكذا الآليات التي من شأنها أن تُخرج سلسلة التوريد من هذه الجائحة بأقل خسائر، وربما أكثر قوة.

تتكون هذه الورقة من خمسة أجزاء بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وهي:

1. سلسلة التوريد العالمية وآليات الخروج من الأزمة- عرض مرجعي.
2. بعض مظاهر تأثير جائحة كوفيد-19 على سلسلة التوريد المحلية في مصر.
3. سلسلة توريد الغذاء في مصر في ظل جائحة كوفيد-19.
4. كيف ستؤثر جائحة كوفيد-19 على نمو التجارة الداخلية في مصر؟.
5. التدخلات الحالية والمقترحة لدفع النمو في التجارة الداخلية في مصر.

1. سلسلة التوريد العالمية وأليات الخروج من الأزمة- عرض مرجعي

سلسلة التوريد هي مجموعة من المؤسسات والعمليات التي يمر المنتج من خلالها ابتداءً من مصادره الأولية حتى وصوله إلى المستهلك النهائي. ويتوقف طول السلسلة، وعدد الروابط بينها على نوع المنتج (Schoenfeldt, 2008).

1.1. تأثير جائحة كوفيد-19 على سلسلة التوريد العالمية:

تعددت تأثيرات جائحة كوفيد-19 على كفاءة سلسلة التوريد وأدائها لما تسببت فيه من إبطاء في الخدمات اللوجستية، وتعطيل في مسارات تدفق مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة والنهائية.

1.1.1.التأثير على الشحن والخدمات اللوجستية:

ساهم تأخير الرحلات أو إلغائها نتيجة الجائحة في الحد من قدرة الشحن الجوي، وجعلت مسئولي المشتريات يواجهون صعوبات في متابعة التغيرات السريعة في مطارات المنشأ والوجهة وفي الموانئ البحرية والنقل البرى لتحديد الاختيار الأفضل لشحن منتجاتهم. كما أصبح إعادة توجيه الشحنات، وتعزيز الشحن الجوي للشحن البحري أو تغيير بلدان الترانزيت أموراً مُعتادة في وقت الجائحة. ولاشك أن ذلك له تأثير على تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية (The Global Fund, 2020).

1.1.2.اضطرابات سلسلة التوريد:

أوضح استقصاء أجراه معهد سلسلة التوريد بالولايات المتحدة الأمريكية أن ما يقرب من 16% من الشركات قد انخفضت أرباحها نتيجة تضاعف أوقات التوريد، ونقص الخيارات المتاحة للشحن الجوي والبحري (Boyd, 2020). ويوجد قلق دولي متزايد بشأن العجز في سلسلة التوريد من معدات الحماية الشخصية ضد مرض كوفيد-19، وشملت الحلول للتغلب على ذلك العجز في جمهورية إيرلندا إعادة معالجة واستخدام معدات الحماية الشخصية من خلال آليات التعقيم والتطهير المناسبة (Rowan & Laffey, 2020). كما تسببت الجائحة في تعطيل حملات تطعيم الأطفال، وأداء الخدمات الطبية الهامة إلى السكان خاصةً في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (Nelson, 2020).

1.1.3."الصحارى الصناعية":

نتج عن جائحة كوفيد-19 ما أطلق عليه (MaKenzie, 2020) "الصحارى الصناعية" Manufacturing deserts عندما انخفض الناتج الكلي لمدينة أو منطقة أو دولة بأكملها نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها، واقتصار التوريد على العناصر الأساسية للحياة من مواد غذائية ومستلزمات طبية.

1.1.4.أكثر قطاعات سلسلة التوريد العالمية تأثراً بالجائحة:

من المتوقع أن ينخفض الناتج العالمي من السيارات بنسبة 13٪، و8٪ لكل من المنسوجات والإلكترونيات بالإضافة إلى 5٪ لمعدات النقل الأخرى مقارنة بالربع الرابع من عام 2019. (MaKenzie, 2020).

1.1.5.أثر كوفيد-19 على سلسلة توريد الغذاء في البلدان النامية:

من المرجح أن يزيد كوفيد-19 من أسعار الغذاء، حيث سيتسبب الحظر المفروض على الخدمات اللوجستية في زيادة تكاليف المعاملات، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة في أسعار المستهلك (Bellemare, 2015). وفيما يتعلق بسلامة الغذاء، يجب أن توجه الموارد البشرية النادرة إلى الأماكن الحرجة، وإلى السوق المحلي أكثر من التصدير، مع الحاجة إلى تخفيف اللوائح الداخلية المحددة لسلامة الغذاء في بعض الأحيان لضمان توفر الغذاء في الأساس، وتوكيد فقط الحدود المقبولة لسلامته (Keogh, 2020).

1.1.6.أثر كوفيد-19 على الزراعة:

سيتأثر قطاع الزراعة بشكل غير مباشر من خلال تعطيل سلسلة توريد المدخلات، وانخفاض الطلب من المستهلكين بسبب فقدان الدخل والآثار الاقتصادية الأخرى للجائحة (Reardon, Bellemare, & Zilberman, 2020). وأصبح من الضروري الحفاظ على الوحدات البيولوجية المُنتجة للبروتين الحيواني، لأن إدارة الأزمة ستتعقد في حال اكتشاف حالات إصابة داخل وحدات تجهيز الغذاء أو مزارع الإنتاج النباتي أو الحيواني. وسيضُر ذلك لاشك بالمعروض، ومن ثم سيؤثر على السعر (Caldwell, 2020).

1.2. سلسلة التوريد: آليات الخروج من الأزمة:

أولاً: على مستوى الشركات:

1.2.1.تكثيف وتنويع استخدام عوامل الإنتاج:

قامت كل من LVMH و L'Oréal و Coty بتكثيف وإعادة إنتاج مرافق الإنتاج المخصصة للعطور والمواد الهلامية من أجل إنتاج معقم اليدين، وهو المورد القيم الذي يساعد في إنقاذ الأرواح، وفي نفس الوقت، فإن هذه الخطوة ساعدت في الحفاظ على العمال والمرافق عندما انحصر الطلب عن السلع الفاخرة (Seifert & Markoff, 2020).

1.2.2.توسيع مصادر التوريد:

يتوقع (Seifert & Markoff, 2020) أن بعض الشركات ستقوم بالتضحية بالرشاقة والمرونة في توفير المنتجات في مقابل تخفيض التكاليف، وسيقومون بتوحيد الإنتاج وتوسيع مصادر التوريد أثناء الأزمة.

1.2.3.زيادة كفاءة استخدام الموارد:

على الشركات العاملة في سلسلة التوريد استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة من أجل ضمان تحقيق أعلى كفاءة ممكنة في إستغلال الموارد في عالمٍ أصبحت فيه الدول جميعها شبه منغلقة على نفسها. فعلى الشركات أن تتفادى تحميل الشاحنات دون أن تكون ممتلئة عن أخرها. وعلى المتنافسين أن يتعاونوا للتنسيق فيما يتعلق بالتوريدات من المواد الخام، والمعروض من المنتجات النهائية لضمان أن جميع الشركات في جميع القطاعات تعمل بالطاقة المثلى (Keogh, 2020).

1.2.4.اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان استمرارية الأعمال وحماية الموظفين:

على القادة الفاعلين في سلسلة التوريد أن يتخذوا إجراءات استباقية لحماية الموظفين، وضمان استمرارية المعروض، والتخفيف من التأثر المالى، والتنقل ما بين الإجراءات المناسبة في سوق يسوده اللايقين مع انخفاض طلب المستهلكين. (World Economic Forum, 2020).

ثانياً: على مستوى الحكومات:

وفقاً للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية يجب معالجة سلسلة التوريد على ثلاثة مستويات، هي:

1.2.5.على المدى القصير: توفير شبكات الأمان ضد البطالة:

على سبيل المثال، يمكن للحكومات استخدام ما يسمى بـــ "النقد مقابل العمل Cash-for-work" للتوظيف المؤقت للمتعطلين عن العمل في المشروعات العامة بدلاً من إعانات البطالة المباشرة.

1.2.6.وعلى المدى القصير والمتوسط: مراقبة وضبط الأسواق:

على الدولة مراقبة وتنظيم أسواق البيع بالجملة وأسواق التجزئة للسلع سريعة التلف، وتجمعات التصنيع الغذائي بشكل أكثر صرامة.

1.2.7.في المدى الطويل: ضخ الاستثمارات طويلة الآجل:

من الضروري أن تضخ استثمارات طويلة الأجل لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تغيير ممارسات النظافة وتحسين تصميم الموقع حفاظاً على قدرتها التنافسية.

1.3. سلسلة التوريد ما بعد أزمة كوفيد-19:

1.3.1.الانتقال من العولمة إلى الإقليمية:

سيحدث بعد الجائحة إعادة هيكلة ضخمة في سلسلة التوريد باقتراب الإنتاج ومصادره من المستخدمين النهائيين لتأمين احتياجات الشـــركات المحلية (Craven, Singhal, & Wilson, 2020). وتتطلع الشركات في عهد ما بعد كورونا إلى توطين الإنتاج ومصادره (Seifert & Markoff, 2020). بينما يرى آخرون أن سلسلة التوريد العالمية يجب ألا تصبح محلية بنسبة 100٪، وإنما على قادة القطاعين العام والخاص أن يأخذوا في الاعتبار المخاطر التي تشكلها سلسلة التوريد البعيدة سواء في البلدان النامية أو المتقدمة (Helper, 2020).

1.3.2. "تركيز" المشروعات:

وفي المدى المتوسط، ربما تكون تلك الجائحة وسيلة من وسائل "التركيز" والتجميع للمشروعات على طول سلسلة التوريد في شركات أكبر أو محلات سوبر ماركت كما حدث بعد نوبات أنفلونزا الطيور في جنوب شرق آسيا في العقد الأول من القرن الماضي (Reardon, Bellemare, & Zilberman, 2020).

1.3.3. الاهتمام بالموردين من الدرجة الأدنى من الأهمية:

أظهرت الجائحة أن الموردين من المستوى الأدنى أو "غير المرئيين" [1] Invisible lower- tier suppliers لهم أهمية حاسمة في سلسلة التوريد. ويمكن أن يتسبب إهمال هذه المستويات في حدوث اضطرابات سريعة في جميع أنحاء السلسلة، خاصة في حال العمليات التصنيعية مرتفعة القيمة ذات سلسلة التوريد الطويلة، والتي في السيناريوهات السيئة يُمكن أن يؤدي غياب جزء رئيسي في العملية إلى توقف الإنتاج بالكامل (MaKenzie, 2020).

1.3.4. اعتماد تنافسية الخطر بدلاً من تنافسية التكلفة:

تقليدياً، كان تحسين تنافسية سلسلة القيمة العالمية يعتمد على أسباب تتعلق بحسن إدارة التكاليف، إلا أن جائحة كوفيد-19 أجبرت الشركات على تبني منهج جديد يعتمد على حسن إدارة مخاطر الأعمال. كما جعلت المنشآت العاملة في سلسلة التوريد بالتعاون مع الحكومات تزيد من قدرتها على التكيف مع الصدمات المستقبلية والاستجابة لها (World Economic Forum، 2020).

2. بعض مظاهر تأثير جائحة كوفيد-19 على سلسلة التوريد المحلية في مصر

من أهم مظاهر تأثير كوفيد-19 على قطاع التجارة الداخلية في مصر: انحسار الطلب عن بعض القطاعات الاقتصادية، وزيادة عدد قضايا الغش والتلاعب في الأسعار، وارتفاع أسعار المستهلكين لبعض المجموعات الاستهلاكية على الرغم من الاستقرار العام في الأسعار.

2.1. تحقيق خسائر في بعض القطاعات:

تتوقع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي في مصر أن قطاعات الأعمال في مصر سوف تتباين استجابتها للجائحة ما بين فائز وخاسر. فمن القطاعات المتوقع لهم تحقيق مكاسب: الزراعة، التجارة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستلزمات الرعاية الصحية للأفراد، تصنيع وتجارة الأغذية (التجزئة)، الخدمات والتوريدات الطبية. أما القطاعات التي يتوقع أن تحقق خسائر: السياحة، النقل البحري والجوي،

السـيارات، التشـييد والبناء، التصـنيع (غير الضـروري)، الخدمات المالية، التعليم، زيوت البترول والغاز الطبيعي (الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، 2020). ويتوافق ذلك مع ما كشـفت عنه مسـوح المسـتهلكين في عديد من البلدان التي اجتاحها كوفيد-19، والتي بينت أن الإنفاق الأكثر كان على منتجات البقالة دون غيرها من سلع الرفاهية (Wilson, 2020).

2.2. التلاعب في الأسعار والغش التجارى:

بلغ عدد القضـــايا التموينية في 5 أبريل 2020 نحو 30 ألف قضـــية خلال شـــهرٍ واحدٍ. وتنوعت هذه المخالفات ما بين تلاعب بالأسعار والغش التجارى أو طرح منتجات مجهولة المصدر (وهبة، 2020).

2.3. ارتفاع أسعار المستهلكين لبعض المجموعات على الرغم من الاستقرار العام في الأسعار:

يقارن الجدول رقم (1) بين معدل التضـخم الشـهرى (نهاية الشـهر/نهاية الشـهر السـابق) للمجموعات الاســتهلاكية المختلفة لأشــهر يناير، وفبراير، ومارس[1] عام 2020. حيث تبين أن معدلات التضــخم الشـهرى في أسـعار المجموعات الاسـتهلاكية في هذه الأشـهر الثلاثة عام 2020 كانت أقل من معدلاتها عام 2019. كما تبين أيضــاً أن معدلات التضــخم السـنوى (نهاية الشــهر/ الشــهر المناظر من العام السـابق) في يناير، وفبراير، ومارس عام 2020 كانت أقل من معدلاتها عام 2019، وهو مؤشـر على الاســتقرار العام في ســلســلة التوريد خلال بداية دخول الجائحة للبلاد. والجدير بالملاحظة كذلك هو انخفاض أسـعار المسـتهلكين للطعام والشـراب في شـهرى فبراير، ومارس عام 2020 -وقت أزمة كوفيد-19- انخفاضــاً شـديداً مقارنةً بالعام الماضــى، وهو ما يعكس أيضــاً عدم تأثر المعروض من الغذاء في تلك الفترة، وقدرة سلسلة التوريد على تلبية الطلب المتزايد من المستهلكين الذين تكالب الكثيرون منهم على شراء وتخزين الغذاء في بداية الأزمة تحسباً لانخفاض المعروض.

ويلاحظ من الجدول رقم (1) ارتفاع أسـعار جميع المجموعات عدا الغذاء في مارس 2020 مقارنة بذات الشــهر عام 2019، إلا أن أكبر المجموعات التي شــهدت تضــخماً في الأســعار كانت التعليم، النقل والمواصـلات، الثقافة والترفيه، والرعاية الصـحية، والمطاعم على الترتيب. وقد تسـبب حظر التجول الذي فرضــته الدولة منذ الرابع والعشــرون من مارس الماضــى في إيقاف كافة وســائل النقل الجماعي العام

[1] وهي الأشـهر التي شـهدت بداية أزمة كوفيد-19 في العالم أواخر ديسـمبر 2019 وأوائل عام 2020، وبداية الإعلان عن أول حالة إصـابة في مصر في 14 فبراير 2020 (WORLDMETERS, 2020).

والخاص من السابعة مساءاً، وحتى السادسة من صباح اليوم التالى، قبل أن يتم تخفيف الحظر ليبدأ من التاسعة مساءاً منذ بداية شهر رمضان. كما أغلقت أيضاً كافة المحال التجارية والحرفية والمراكز التجارية التي نسـميها المولات ومحلات تقديم الخدمات وبيع السـلع مع الغلق الكامل يومي الجمعة والسـبت. أما الرعاية الصـحية، فارتفعت أسـعار المسـتلزمات الطبية مثل "الكمامات الطبية"، والكحول الإيثيلي 70% نتيجة لجوء البعض إلى تخزين تلك المسـتلزمات لتوقع زيادة الطلب عليها، إلا أن تدخل مصـانع الإنتاج الحربى، ونجاحها في توفير البديل بأسـعار التكلفة من خلال منافذ الخدمة الوطنية أدى إلى التحكم في الأسـعار بشـكل كبير. وربما ارتفعت تكاليف أنماط الرعاية الصـحية الأخرى كنتيجة لزيادة الطلب مُقارنةً بوقت العمل المحدود.

جدول 1: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر) خلال لشهور يناير وفبراير ومارس 2019، 2020*

بيان	مارس		فبراير		يناير	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
معدل التضخم الشهرى	0.61	0.83	−0.01	1.74	0.67	0.60
معدل التضخم السنوى	5.09	14.16	5.32	14.35	7.17	12.71
الطعام والمشروبات	−1.74	15.16	−0.89	15.42	2.62	12.50
المشروبات الكحولية والدخان	7.49	10.59	1.44	10.45	1.44	10.45
الملابس والأحذية	3.61	9.93	3.70	9.91	4.03	7.60
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	4.77	14.92	4.65	14..93	4.57	14.93
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	2.47	4.77	2.21	4.76	1.82	4.94
الرعاية الصحية	11.64	5.55	11.48	5.38	11.66	5.05
النقل والمواصلات	15.34	39.62	16.05	39.54	16.24	39.34
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4.56	0.03	2.00	0.03	2.01	0.03
الثقافة والترفيه	13.63	4.65	13.46	8.25	13.67	8.23
التعليم	21.83	14.65	21.83	14.65	21.83	14.65
المطاعم والفنادق	10.63	12.58	10.62	12.04	10.27	11.41
السلع والخدمات المتنوعة	4.36	7.93	3.69	8.11	3.70	7.94
مجموعات مستمدة من الرقم القياسى العام لحساب التضخم الأساسى						
الخضروات والفاكهة**	−4.13	32.12	−1.08	32.74	10.27	23.72
الطعام مستبعداً منه الخضار والفاكهة	−1.26	9.08	−1.35	9.39	−0.23	8.60
السلع والخدمات المحدد أسعارها إداريا	12.24	20.46	10.87	20.38	10.89	20.36

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية لشهور أبريل، ومارس، وفبراير 2020.

* صدرت السلسلة العاشرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في أكتوبر 2019، واستخرجت الأوزان المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لها من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017 باتخاذ سنة 2019/2018 كفترة أساس. ** مستبعد منها البقول الجافة والفاكهة الجافة والخضروات المحفوظة والمعالجة. *** تتضمن أسعار الوقود.

2.4. استقرار أسعار المنتجين في يناير 2020:

يتبين من الجدول رقم (2) أن أســـعار المنتجين لم تتأثر في مجملها عند بداية الأزمة في يناير 2020، كما أن الارتفاع الذي شهدته أسعار المنتجين في يناير 2020 كان أقل من معدلاته مقارنةً بنفس الشهر عام 2019. ولم تتوافر بيانات وقت الدراسة عن أسعار المنتجين لأشهر فبراير ومارس 2020. وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه يلاحظ من ذات الجدول تضـــخم تكاليف النقل والتخزين، والتي ارتفعت بمقدار 12.6% مقارنة بمثيلتها في يناير 2019.

جدول 2: الأرقام القياسية لأسعار المنتجين لشهر يناير 2020*

بيان	يناير	
	2020	2019
معدل التضخم الشهرى (نهاية الشهر/ نهاية الشهر السابق)	-1.0	1.8
معدل التضخم السنوى (نهاية الشهر/ الشهر المناظر من العام السابق)	4.0	7.8
الزراعة وصيد الأسماك	-3.3	11.6
التعدين واستغلال المحاجر	6.0	-11.0
الصناعات التحويلية	5.5	17.4
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف	20.0	71.1
أنشطة الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة المخلفات	0.0	29.1
النقل والتخزين	12.6	1.8
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	-1.8	9.8
أنشطة المعلومات والاتصالات	0.0	0.0

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية لشهر فبراير 2020.

* أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء سلسلة زمنية جديدة للأرقام القياسية لأسعار المنتجين باتخاذ شهر يناير 2016 كفترة أساس بدلاً من سنة 2005/2004 اعتبارا من أغسطس 2017. ** مستبعد منها البقول الجافة والفاكهة الجافة والخضروات المحفوظة والمعالجة. *** تتضمن أسعار الوقود.

3. سلسلة توريد الغذاء في مصر في ظل جائحة كوفيد-19

نظراً لأهمية سلسلة توريد الغذاء في تحقيق الأمن الغذائي بعناصره الأربعة من توافر، وإمكانية وصول، واستخدام، واستقرار، عمدت الورقة في هذا الجزء منها إلى إلقاء الضوء على مظاهر تأثر جانبي عرض وطلب الغذاء في مصر، وتوقع مدى تأثر سلسلة توريد الغذاء في حال استمرار الجائحة.

3.1 مظاهر تأثر عرض وطلب الغذاء في مصر:

3.1.1 تحليل جانب العرض:

تبين للدراسة أن عرض الغذاء لم يتأثر سلباً حتى وقت الدراسة بجائحة كوفيد-19. وساهم في ذلك توفر احتياطي استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية يكفي لمدد تتراوح من أربعة إلى ستة أشهر (ملحق رقم (1)). وعلى مستوى القطاع الخاص تتوفر مستلزمات الإنتاج حتى عيد الأضحى المبارك، وقد سُمح لمنشآت التصنيع الغذائي أن تعمل بالوقت الكامل على مدار اليوم. وقد أدى تواجد احتياطي حكومي كافٍ من السلع الاستراتيجية إلى استقرار السوق وقت الجائحة، وذلك جنباً إلى جنب مع الإجراءات التي تم اتخاذها لضبط الأسواق، ومنع الممارسات الاحتكارية التي أدت جميعها إلى تحقيق الوفرة، ومنع ارتفاع الأسعار. وعلى مستوى التوزيع، عملت جميع قنوات توصيل الغذاء إلى المستهلك بكامل قوتها سواء التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية أو منافذ الخدمة الوطنية التابعة للقوات المسلحة، وتم استثناء محال بيع الغذاء –ما عدا التي تعمل داخل المراكز التجارية–، وكذلك سيارات نقل السلع الغذائية من الالتزام بمواعيد الحظر (ملاحق أرقام (1)، (3)). وعلى مستوى استيراد السلع الغذائية لم تتعطل عمليات الاستيراد، وإن شابها بعض البطيء نتيجة تخفيض أوقات العمل في البنوك، ولكن ظلت الموانئ تعمل بطاقتها الكاملة، ولم تتأثر عملياتها (ملحق رقم (7)).

وعلى مستوى التصنيع الغذائي، توافرت مستلزمات الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة اللازمة لتصنيع منتجات الألبان كدراسة حالة (ملاحق أرقام (4)، (5)، (6)) لوجود ما يكفي من مخزون، وعدم وجود مشاكل تتعلق بالاستيراد سوى ما تم ذكره آنفاً، وإن لوحظ ارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج المستوردة نسبياً لزيادة الطلب عليها من المصنعين وتخزينها أو التعاقد على توريد كميات كبيرة منها بأسعارها الحالية، تحسباً لتضخم أسعارها المتوقع في حال انخفاض سعر الجنيه أمام الدولار نتيجة انخفاض الاحتياطي الاستراتيجي من الدولار خلال الأزمة (ملحق رقم (6)). أما أسعار مستلزمات الإنتاج التي لها بديل محلى فقد انخفضت نظراً لانخفاض الطلب في ظل غلق عدد من المصانع الكبرى التي ظهرت بها حالات إصابة بكوفيد-19 في العاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر (ملحق رقم (4)).

وقد نتج عن الجائحة، تغير في استراتيجيات الشراء للمصانع الكبرى التي أصبحت أكثر استهدافاً للبدائل المحلية لمستلزمات الإنتاج المستوردة. فعلى سبيل المثال، أصبح اللبن الخام بديلاً للألبان المجففة التي

يعتمد عليها إنتاج الشركات الكبرى، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعاره نتيجة مزاحمة الشركات الكبرى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول عليه (ملاحق أرقام (4)، (5)).

3.1.2 تحليل جانب الطلب:

في بداية الإعلان عن الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الدولة، سارعت جموع المستهلكين إلى الأسواق للحصول على ما يكفيها من غذاء لفترات كبيرة، تحسباً لحدوث أي نقصٍ في المعروض نتيجة الأزمة المستجدة، فأدى ذلك إلى زيادة مبيعات تجارة جملة وتجزئة الغذاء، والسوبر ماركت. وقد تضافرت جهود القطاعين العام والخاص في تصدير الشعور بالاطمئنان للمستهلك بتوفير السلع الغذائية دون نقص أي صنف منها أو ارتفاع أسعاره، في إدارة أزمة تم فيها توقع سلوك المستهلك وتقويمه (ملاحق أرقام (1)، (3)). فسرعان ما انتظمت الحركة في الأسواق بمعدلات أقرب إلى ما قبل الأزمة، ثم تباطأت حركة الشراء نسبياً نظراً لأن كثير من المستهلكين قد اشتروا مستقبلاً ما يكفيهم لفتراتٍ قادمة (ملحق رقم (7)).

وعلى مستوى مصانع الأغذية، تأثرت بشدة الصادرات إلى سوق مجلس التعاون الخليجي التي تشكل 30–80% من مبيعات الشركتين العاملتين في إنتاج الجبن محل الدراسة (ملحق رقم (4))، نظراً لأن المستوردين قاموا باستيراد كميات كبيرة قبل تطور أوضاع الجائحة عالمياً تحسباً لارتفاع الأسعار، فقلت الكميات التي يتم تصديرها الآن عن معدلاتها. وقد توقفت بالكلية الصادرات في حال كان وكيل التصدير يعمل في مجال الخدمات الغذائية Food service، من توريد للفنادق والمطاعم التي تأثرت بشدة أعمالها نتيجة الجائحة.[1] أما الصادرات إلى السوق الليبي من الألبان والعصائر فلم تتأثر (ملحق رقم (6)).

وقد أصبح السوق المحلي المصدر الأول لبيع منتجات مصانع الأغذية. إلا أن انخفاض الطلب المحلي عن مستوياته المعتادة قبل الجائحة جعل الشركات محل الدراسة لا تعمل سوى بأقل من نصف طاقتها التشغيلية (ملاحق أرقام (4)، (5)، (6)). وربما يعود تراجع الطلب المحلي على منتجات التصنيع الغذائي إلى تأثر قطاع السياحة، وتأثر الشركات المحلية العاملة في مجال الخدمات الغذائية بشدة. ومن ناحيةٍ أخرى، انخفض الطلب المحلي خاصةً في الصعيد، نتيجة تأثر دخل العمالة الموسمية الذين فقدوا أعمالهم، والذين كانوا يُقبلون على استهلاك أنماط محددة تتناسب مع دخولهم المنخفضة (ملحق رقم

[1] وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن إغفال الانتعاش التي شهدته صادرات مصر من الحاصلات الزراعية خلال الجائحة التي أثرت على المنافسين لمصر في الأسواق الدولية مثل إسبانيا، وتركيا، وهو أمر خارج نطاق الدراسة الحالية.